

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ / ١٩٥٣ قسم ٩ (وزارة المالية والاقتصاد) فرع ١ (الديوان العام) باب ١ (ماهيات وأجر ومرتبات) اعتداد إضافي قدره ٣٠٠ ج لإنشاء وظيفة نائب وزير بربط قدره ٢٠٠٠ ج في السنة.

ويؤخذ هذا الاعتداد الإضافي من وفور نفس الباب.

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون.

صدر بقصر عابدين في ٨ رمضان سنة ١٣٧٢ (٢١ مايو سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصي العرش الموقت

وزير المالية والاقتصاد

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب

عبد الجليل إبراهيم العمري

لواء (١٠٤)

قانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٣

بفرض رسم خص طبي على كل من يطلب تحويل عملة أجنبية للعلاج في الخارج

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة ونائبه نوره الجيش،

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ان الخاص بتنظيم الرقابة على النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء،

قانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتداد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش، وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢ قسم ١٣ (وزارة الأشغال العمومية) فرع ١ (الديوان العام) باب ٣ (أعمال جديدة) اعتداد إضافي قدره ٤٢٠٨٥ ج (اثنان وأربعون ألفاً وخمسة وثمانون جنيهاً) لتسوية ثمن الأرض التي استولت عليها الحكومة بناحية العكريشة، بمركز كفر الدوار بمديرية البحيرة وتعويض أيجار مشروع قرية المهاجرين بدمنهور عن المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ إلى أول نوفمبر سنة ١٩٤٨.

ويؤخذ هذا الاعتداد الإضافي من قسم ٢٨ (مصرفات غير منتظرة).

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

صدر بقصر عابدين في ٨ رمضان سنة ١٣٧٢ (٢١ مايو سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصي العرش الموقت

وزير الأشغال العمومية وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء مراد فهمي عبد الجليل إبراهيم العمري محمد نجيب لواء (١٠٤)

قانون رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتداد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش.

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء،

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية مصدر بقلم عابدين في ٨ رمضان سنة ١٢٧٢ (٢١ مايو سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم	وزير الخارجية والبحرية
بأمر وصي العرش الموقت	رئيس مجلس الوزراء
	محمد نجيب لواء (أ.ح)
	نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلي
وزير المالية والاقتصاد	عبد الجليل إبراهيم العمري
	سلیمان حافظ
وزير العدل وزیر الصحة العمومية	وزیر الأشغال العمومية
أحمد حسني نور الدين طراف	مراد نهبي
وزير المواصلات وزیر المعارف العمومية	وزیر القصر (بالانتداب)
حسين أبو زيد إسماعيل محمود القباني	أحمد حسني
وزیر التموين وزیر الإرشاد القومي	وزیر الأوقاف
محمد صبرى منصور	محمد فؤاد جلال
وزیر التجارة والصناعة وزیر الخارجية	أحمد حسن الباورى
حلى بهجت بوى	محمود فوزى
وزیر الزراعة وزیر الشؤون الاجتماعية	فتحى رضوان
عبد الرزاق صدق عباس مصطفى عمار	وزیر الأذون، البلدية والقرو
	وايم سليم حنا

قانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٣

بتعدل الفقرة الرابعة من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تظلم موظفي الدولة

باسم الامة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش.

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المتبع بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ والمراسم بقوانين أرقام ٧٩ و١٢٥ و١٣٤ و٢٢٥ و٢٨٧ و٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ والقوانين أرقام ٩٤ و١٣٤ و٢٢٥ لسنة ١٩٥٣.

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - يفرض رسم خص طبي لا يجاوز خمسة جنيهات على كل من يطلب تحويل عملة أجنبية بقصد العلاج في الخارج.

ويحصل على هذا الرسم بالكيفية التي يعينها وزير المالية والاقتصاد بقرار منه.

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م

صدر بقلم عابدين في ٨ رمضان سنة ١٢٧٢ (٢١ مايو سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم	وزير المالية والاقتصاد
بأمر وصي العرش الموقت	رئيس مجلس الوزراء
	محمد نجيب لواء (أ.ح)
عبد الجليل إبراهيم العمري	

قانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٣

بإضافة مادة جديدة برقم ١٧ مكررا إلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تظلم موظفي الدولة

باسم الامة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تظلم موظفي الدولة المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ والمراسم بقوانين أرقام ١٣٤، ١٢٥، ٧٩، ٢٨٧، ٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ والقوانين أرقام ١٤٢، ١٣٤، ٩٤ لسنة ١٩٥٣

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - تضاف إلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه مادة جديدة برقم ١٧ مكررا بالنص الآتي :

مادة ١٧ مكررا - يجوز بقرار من مجلس الوزراء الاعفاء من الامتحان بنوعيه في الحالتين الثانية والثالثة من المادة السابقة اذا التزم في التعيين ترتيب التخرج